

استقلال المغرب قبل تونس

تونس من الثقافة السياسية التي اكتسبتها بتضحياتها وجهادها زما طويلا

ثالثا - ان الاتفاقيات الناتجة عن المفاوضات لم يستشر فيها الشعب ولا منظماته القومية وحتى حزب الديوان لم يعرف المخسرطون في سلوكه الاتفاقيات إلا بعد ختمها والتوقيع عليها من طرف وزراء التفاوض اولا ثم من عاهل المملكة التونسية ورئيس الجمهورية الفرنسية بعد شهور من انتهاء التفاوض فيها

رابعا - ان الحكومة التونسية باتفاق مع المندوبية السامية الفرنسية تريد فرض الاتفاقيات على الشعب التونسي اما بطريق الدعاية التي يقوم بها رئيس الديوان برحلته المتوالية المتعاقبة بانحاء القطر التونسي من ادنالا الى اقصا ولاذاعة القرنية الاستعمارية تسجل اقواله حرفيا كل يوم واما بطريق الاكرالا والاجبار بالنسبة لاشباع الامانة العامة الذين ينزعهم رجل اليوم الاستاذ صالح بن يوسف قائد سفينة المعارضة الى شاطئ السلامة على طريق (الامانة)

وما المقاومة من قتل وحرق وفك بالانفس والاموال إلا من وسائل الافساد بينما الحكومة التونسية غاضبة الطرف عن المجرمين

ولهذا الاعتبارات وغيرها كان السياسيون يعتقدون ان استقلال تونس يسبق استقلال المغرب ولكن الواقع كذب تلك الآراء التي غلطتها الظروف

فاستقلال تونس تأخر عن ميعاده ويعلم الله متى يتم! واستقلال المغرب اصبح على الابواب ولذلك اسباب:

اولا - سير القضية التونسية نحو الاستقلال باخذ قسط على الحساب ولو كان طفيفا جدا اذ مدار الزعماء الطمع في القليل ثم نيل الكثير ان سمحت الظروف وإلا فالقناعة غنى

ثانيا - ذهب حقوق التونسيين من جراء التجربة التي بدل ان تقضي على الاستعمار وفي معناه الاستيلاء الفرنسي قد دعمته بانه اقيمت ضامنة للنفوذ الابدي والترابط الدائم مع فرنسا لا بصفة مباشرة كما كان الحال بل من وراء سائر تدل على ذلك الاتصالات المستمرة بين الوزراء التونسيين والمندوب السامي من طرف البقية على الصفحة الثانية

كان معظم رجال السياسة يعتدون ان مشكلة المغرب ستكون اكبر من مشكلة تونس وان حل القضية الاولى اصعب من الثانية السهلة الحل وينبون نظرياتهم على الاعتبارات الاتية:

اولا - ان المغرب منقسم الوضعية السياسية الى ثلاثة مناطق - المنطقة السلطانية التي كانت تحت الحماية الفرنسية منذ عام ١٩١٢ بمقتضى معاهدة فاس بين فرنسا والمغرب والمنطقة الخليفة التي كانت تحت الحماية الاسبانية بمقتضى المعاهدة المنبرمة بين الدول المشاركة في مؤتمر الجزيرة الخضراء (اسبانيا) عام ١٩٠٦ والمنطقة الدولية المشتملة على دائرة طنجة الموضوعت تحت الرعاية الدولية منذ مؤتمر الجزيرة الخضراء المذكور

ويترتب على هذا التقسيم الوضعي ان حل المشكلة المغربية وتوحيد اقسامها في قسم واحد يشرف عليه صاحب المغرب وعاهله مباشرة دون مساعدة او اعانة سياسية او عسكرية من دولة اخرى هو امر من الصعوبة بمكان اذ تلزمه مفاوضات ومناقشات بين عدة دول لها مصالح بالمغرب لا يستهان بها كما ان لبعضها مطامع ترابية او اقتصادية يستحيل التنازل عنها

ثانيا - ان تونس خلافا بسيطا لانها بين شعبين فقط وهما الشعب التونسي والشعب الفرنسي الذي يظهر انه سيبتعد عن النهج الاستعماري بقدر الامكان ضرورة وان عهدا قد انقضى واصبح استقلال الشعوب من الامور الواقعية شرقا وغربا اذ في الحقبة الاخيرة من العصر الحاضر استقلت الباكستان والهند واندونيسيا وسوريا ولبنان والهند الصينية ومصر وليبيا والسودان وغيرها من الاقطار الاسيوية والافريقية وقريبا يتم الاستقلال لاقطار الشمال الافريقي الذي اصبح على باب التحرر في العاجل القريب

ثالثا - ان المفاوضات التونسية الفرنسية والتي اعقبها الاتفاقيات قد سبقت المفاوضات المغربية التي لم يقع الشروع فيها الى اليوم

رابعا - ان السياسيين من فرنسيين واجنبيين فضلا عن الشرقيين وزعماء الاسلام والعروبة ورجال الرابطة الاسيوية الافريقية بالخصوص قد عرفهم مؤتمر بانسدونغ (اندونيسيا) مكانة

الاشتراكات

١٠٠٠ فرنك عن السنة
بأقطار الشمال الافريقي الثلاثة
جنه بلبيبا ومصر والبلاد الشرقية
او ليرة انكليزية
والمرسال يكون بواسطة البنوك مقدا
الاعلانات
يتفق في شأنها مع الادارة
المراسلات
باسم المدير ورئيس التحرير
الطيب ابن عيسى
هيج وزنة القلش عدد ٢٦ تونس
الحساب البريدي عدد ٨٢٩٤



تأسس في عاى ١٣٣٨ هـ ١٩٢٠ م
خاص بالبلاد ونشر الثقافة انواعا

EL OUZIR

Journal hebdomadaire fondé en 1920

Directeur-Rédacteur en chef

TAIEB BEN AISSA

Adresse : Rue et Imp. du Sabre n° 26 Tunis

C. G. P. 8294

صحائف تاريخية

حول الحوادث الماضية والحالية

عهد الوعود

تصريحات المقيم مسيو لوسيان سان لوفد

الاربعة الدستوري عام ١٩٢١ ؟ حيث قال :
ان مطالبكم الثمانية تنقسم الى ثلاثة اقسام
ممكنة وغير ممكنة وممكنة على مراحل ولم
يقع الى الآن تنفيذ الممكنة او الممكنة على
مراحل فضلا عن غير الممكنة

واين تصريح المقيم مسيو ارمان فيون
عام ١٩٣٦ لزعماء حزبي الديوان السياسي
واللجنة التنفيذية الدستوريين لما قابلهم
بقابس وجربة بعد ان سرحوا من مفاهم بيرج
القصيرة (البوف) وبرمادة ؟

وكانت مقابلته بقابس للاستاذة الحكيم محمود
الماطري رئيس الديوان السياسي للحزب الدستوري
الجديد والبحري فائمة المصو بالديوان والمرحوم
محمد براهيم التابع للديوان والمرحوم محيي الدين
القليبي ممثل اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري
(لا اقول القديم ولكن الاصلي)

اما مقابلته بجربة في الفد فكانت للاستاذة
الحبيب بورقيبة الكاتب العام بالديوان السياسي
للحزب الدستوري الجديد وصالح بن يوسف
والمرحومين الطاهر صفر ومحمد بوزوينة

ومما قال المقيم المذكور بعد مقابلة الوفدين
في تصريح رسمي وبيان مشترك نشر بالصحافة
التونسية كافة ما معناه : ان ازمة الخلاف
بين فرنسا والتونسيين قد زالت بنسيان الماضي
والدخول في مفاوضات من شأنها ان ترضي
الفرنسيين والتونسيين معا والشروع في ذلك من
الان بتونس حيث ان ابواب السفارة العامة قد
[البقية على ص ٣]

منذ عام ونصف وقم الشروع في المفاوضات
بين الممثلين للحكومتين التونسية والفرنسية
ومن يوم افتتاح المذاكرات صباحا بقرطاجنة
وعشية بدار الباى في العاصمة ثم الشروع الفعلي
في المداولات بباريس بواسطة الوزراء من هنا
وهناك والناس بين اخذ ورد وما تزال من ذلك
اليوم الافكار متبللة فمن مفائل ومن متشائم
من الجانبين المتفاوضين ومن محترز حيث لم تسبق
لهم تجربة من هذا القبيل الذي لم يحك التاريخ
لها مثيلا وجدير بالناس ان يقرأوا لنتيجة
المذاكرات حسابا واي حساب حيث كثير ارا
سمعا الوعد منذ ثلاثة ارباع القرن من فرنسا
ولم نر لها اثرا في عالم التطبيق الواقعي وكثيرا
ما راينا خرق العهود وتجاوزها لفائدة غيرنا
ولخسارتنا المحققة فكنا لا نعتبر الوعود ولا
العهود وانما نعتبر الواقع والوضعية الراهنة فاين
تصريح المقيم العام الاسبق مسيو الابيت عند
مبارحته لتونس عام ١٩١٨ بنزل سان جورج
حيث قال : افتخر بكوني ماخرجت من تونس
إلا بعد ان تاهلت وبلغت رشدها واين تصريحات
المقيم مسيو اتيان فلاندا ؟ الذي قل عام
١٩٢٠ عند مقابلته لرجال الصحافة العربية (التي
كانت موقوفة منذ نوفمبر عام ١٩١١ اثر واقعة
الزلاخ او الجلاز) بمناسبة تحريرها وفك
عقالها ما معناه : ان فرنسا مستدخلة سياستها في
طور جديد تحريري بعد زوال حالة الحرب
العالمية (الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨) واين

وبين العمال والمتمسدين الفرنسيين (المراقبين المدين سابقا) من طرف آخر وتصريحات المندوبية الفرنسية اليومية (السفارة العامة سابقا) في ندواتها الصحفية مثل الندوات الصحفية الوزارية بما أصبح عليه المعارضون من المعارضين انفسهم للخطر وتوقع الشرطي كل وقت وحين ويد القضاء لا تصل الى الجناة وكبار المجرمين الذين لا يخافون الله ولا يخشون صولة القانون الذي ربما جعل لغريهم لا لعقابهم

قلنا اخطأ السياسيون في مسالتي تونس والمغرب في نظرياتهم وتكهناتهم للاعتبارات السابقة

اما المغرب فقد استفاد من غلطات قاداتنا (سابقا) الذين ساروا بنا الى الهاوية السحيقة عن قصد او عن غير قصد في وقت انتاضح الصباح فيما لذي عينين

اجل استفاد المغرب بتجربتنا من ملكه الى زعمائنا فاخذوا الحيلة لمستقبل شعبهم واتجهوا نحو العمل الجدي ولم يقوموا في الفخاخ التي ربما نصبت لهم فلذلك ما يزال محظوظا على مبادئه ومستعملا دهاءه الحارق للعادة نحو تحرير شعبه تحريرا تاما لا ريب فيه والسير بمملكته نحو ارقى النظمات العصرية والتقدم البشري السياسي والاقتصادي والعمراني مع حفظ الحرمة والمنة والكرامة والشرف

والزعماء كلهم يعملون بإدراك لا فرق بين المسيرين لحزب الاستقلال او حزب الشورى والاستقلال او حزب الوحدة المغربية (بطنجية) او حزب الاصلاح (بالنطقية الخليفية) وفي طليعة القادة الزعيم علل التامسي رئيس حزب الاستقلال الذي لم تخط قدماء المغرب منذ عام ١٩٤٧ اذ لا يريد ان يخلوا إلا بعد ان يحرق تحريرا تاما وينال استقلاله كدلا غير منقوص

اذ علمته التجربة ان رجل اليوم الاستاذ صالح بن يوسف ما دخل بلادا إلا بعد ان عرض نفسه للخطر المتوقع الذي لن اصحاب اتباعه واشياحه فانه يحول الله لن يصيبه (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا)

ودليل نجاح المغرب هو ان المفاوضات المقتلة مبنية على قاعدة الاستقلال التام والغاء الحماية في الداخل والخارج بينما بنيت اتفاقاتنا

المجلس المالي الديواني
يناصر الامانة العامة

جاءت اللائحة الرسمية للمجلس المالي المتعقد في ايام السبت والاحد والاثنين من هذا الاسبوع مؤيدة تمام التأييد ومطابقة كاملا للانطباق وصريحة اكبر مصارحة لما جاءت به الامانة العامة قبل شعور ولم تحد قيد انملة عن المبادئ التي عرضها رجل اليوم المكاتب الشهير الاستاذ صالح بن يوسف مؤسس حزب الامانة العامة . ولكن كما يقول المثل السائر (قضى للسابق) فهو اول زعم على الاتفاقيات واول مجاهر بتقليط الديوان السياسي ووزراء التفاوض من الديوانيين او المساندين لزعماء حزب الديوان واول من ازال الغشاوة عن الاعين وعرف الناس الحقائق الناصعة التي لا جدال فيها واول من صدع بالحق ونطق بكلمة الصدق واول من عرض نفسه للخطر وقابل صدره لسيف ذي حدين « سيف الحكومة الفرنسية وسيف الحكومة مع فرنسا على قاعدة بقاء الحماية والاستقلال الداخلي الأثير مع محارمة ارغاضها عليها بالنار والحديد

وفوق كل ذلك فاعمال المغرب على القضاء اسلحة المقاومين على تحقيقهم من نيل رغبتهم حقيقة لا جدال فيها ولا خداع

بل انه لم يرض باجبار شعبه على الاستسلام في الوقت الحاضر الذي لم يتصل المغرب فيه بحقوقه وعليه فلا تزول المقاومة إلا عند زوال اسبابها

ومن ناحية اخرى لم يتوقف سيدي محمد الخامس من المفاوضات والمداولات فقد ادخل حالا نظامات عديدة على المغرب وعزل واول اشخاصا كثيرين بالوظائف السامية وتصرف في ملكه بنفسه من كان والى ما يشاء الله وقريبا تنظم المنطقان الى مملكة المغرب الموحدة اذ المذاكرات في شانها جارية فمرضى ثم مرحى للمغرب الشقيق الذي عرف كيف يضمن ولم يضيع الفرص عند سنوحها !!!

وهذه اليقظة المباركة كنا نتوقعها قبل غيرنا من الذين لم يعرفوا المغرب كما نعرفه على حقيقته دون مبالغة في الظواهر الذي هو به جدير ان يقدروا حق قدره ط.ع.

التونسية « وتصدى بشجاعة نادرة وقوة جاش لتلقي الصدمات والمقاومات ولم ينظر الى حاضره وحاضر شعبه إلا بعين مؤهبة الثقة في الله واليقين بان الله ينصره وينصر اتباعه ولو بعد حين ولم تدخل المطامع والغايات الدنيئة الى نفسه الابية ونخوته العربية وشعائمه لاسلامية فبقى محافظا على نظريته ومدعما اها بالحجة والبرهان وما بعد البيان .

والمجلس المالي لحزب الديوان بمثابة الروح للجسد لان هذا الحزب متكون من ثلاث هيئات وهي :

اولا - هيئة الديوان السياسي الممثل للهيئة المسيرة والمنفذة للظلمات التي يقدها المجلس المالي او المؤتمر العام والديوان يتالف من عشرة اشخاص مع الرئيس .

ثانيا - المجلس المالي السني يجتمع مرات في السنة عند حدوث المناسبات وهو الذي يسن القوانين ويشرعها اما لمرضها على الديوان راسا وهذا يقع في غالب الاحيان واما لمرضها على المؤتمر العام الذي لا يجتمع إلا مرة في السنة على الاكثر وقد يكون اجتماعه بعد عدة اعوام وهو يتالف من ٢٢ شخصا ضمنهم رئيسه اذن فالمجلس المالي كمجلس المؤتمر (لكنه مضيق) يملك حق التقرير والتشريع ولا يملك حق التنفيذ واما ان تكون هناك مسائل كبرى لا يمكن ان يتداولها بالبحث إلا المؤتمر العام دون المجلس المالي المضيق وعلى كل فالتنفيذ يقوم به الديوان .

وقد اقام حزب السديوان مؤتمرات اولها بقصر هلال عام ١٩٣٤ واما بصفاقس في ١٥ نوفمبر ١٩٥٥

وهاهو الديوان يعقد اجتماعا لمجلسه المالي في هذه الايام والذي ختم بالاتفاق على اللائحة المشار اليها

وتحقيقا لاتفاق المجلس المالي على القواعد التي اتى بها رجل اليوم الاستاذ صالح بن يوسف نشر ما به الحاجة من اللائحة : يلاحظ المجلس المالي ان الاوضاع السياسية لا تنفك تتطور بالبلاد التونسية وسائر بلدان العالم تطورا يسير بالبلاد التونسية مبرا حتميا نحو استقلالها

الاتفاقيات تجعلها متسجمة والواقع التونسي . ونظرا لما في الاوضاع التاريخية والسياسية في الاقطار الشمالية الافريقية الثلاثة من ترابط متين ولضرورة ايقاف الحرب بالقطر الجزائري كي يتسنى حل المشكلة الجزائرية بالتفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري الحقيقيين .

ونظرا لما يتوسمه المجلس المالي في الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي - خصوصا بعد اجتياز هذه المحن المتعاقبة من بعد نظر وجبا نفس الابية ونخوته العربية وشعائمه لاسلامية فبقى محافظا على نظريته ومدعما اها بالحجة والبرهان وما بعد البيان .

وعد هذه الاعتبارات يفتح المجلس المالي ثقته في الديوان السياسي كي يسعى في ايجاد حلول لهذه المشاكل .

فهل كانت مطالب الاستاذ بن يوسف غير هذه ؟ اجيبونا برحمتك الله ؟

البيت مطالبتهم بالاستقلال التام كان اول من جاهر بها بقلمه واسانه واذاعته بخارج تونس وبداخلها ؟

ولست مطالبتهم بالغاء الاتفاقيات (لا تعديلا) كان اول من اصعد بها المنافاة للعادة الواقعة التي عليها البلاد التونسية ؟

الاتخابات حزبية لا شعبية عند تاسيس الجمهورية الرابعة الفرنسية منذ اربعة اعوام قدم للمجلس التاميسي الشعبي مشروعان احدهما من طرف حزب الجنرال دي فول وفيه ضغط نصبي على الحرية والاخر من طرف الاحزاب اليسارية وفيه توسع في المادي الحرة فقبل الثاني دون لال ومن ذلك الوقت تركز الحزب الشيوعي وضعف شأن الحزب الديقولي حيث انقسم الى حزبين كل منهما يمثل اقلية لاقلية وما ذلك إلا لغناد الدوقولين ومحاولتهم للاستحوا على السلطة بعد الانتصار الذي احرزوا عليه بواسطة قائدهم وزعيمهم الاكبر .

واذا قسنا حاضرا على غابر المجلس التاميسي الفرنسي نجد نوعا من التشابه اذ السمعة الكبرى التي نالها زعيم حزب الديوان السياسي (مدة وحدة الحزب) جعلته اخيرا يريد الاستحوا على السلطة تطورا يسير بالبلاد التونسية مبرا حتميا نحو استقلالها

وزارة الداخلية ما قرره الديوان من جعل الانتخابات محصورة في دائرة ضيقة جدا اعني في الديوانيين والتابعين للاتحاد العام للشغل والاتحاد العام للصناعة والتجارة والاتحاد العام لصغار الفلاحين مع حرمان الدستوريين المنخرطين في حزبي اللجنة التنفيذية والامانة العامة

بل ان المؤسسة القديمة المعروفة قانونيا وعاديا قد حرم زعمائها من الترشح اعني الاتحاد العام للفلاحين لان المسيرين لمنظمتها غير مرصين عنهم من طرف الديوان واذا قلنا المسيرين فلا نعني غير الامانة : الحبيب لمولهي وابراهيم عبد الله ومحمود ياسين

ولا يظن احد ان المنح والمنع يؤثران على مجرى الانتخابات المقبلة اذ في استضافة المعارضين الاحتجاج او مقاطعة الانتخابات كما كان وقع منذ مدة عند انتخابات المجالس البلدية ولقاءه ال وفي عرض ترشيحه اصبح سخريته بين العموم والخصوص بما اوجب عليه الانلاخ من تلك الهيئات بحيث لم يبق اليوم من امكك المرشحين المنتخبين إلا العدد القليل بعد اسقالناهم

واذا بني الدستور على المجلس التاميسي المصطنع بياخية المسد اذ يكفل دستور حزب لا دستور شعب وبما انه لم يبق بيتنا وبين ٨ افريل سوى شهرين ونصف لرجاء في الله ان تبدل سياستنا قبل ذلك التاريخ لان السياسة الفرنسية العليا ستغير هذا الايام وسيكون لنونس نصيب من ذلك انقلاب الكبير بلاربي واليس هو الذي سئل لربط الصلة بين الاقطار الشمالية الافريقية كافة والمنعطف نحو اخواننا الجزائريين والمغربيين الذين يربطنا وياهم الدين والف والجواز ؟

اجل ان زعيم الامانة لا يرى في زعيم الديوان السياسي الصيغة الكافية للتوسط بين الجزائريين والفرنسي اذ لهم رجالهم كما لنا رجال (واهل مكادري بشعائهم) ولان الجزائريين والمغرب لايرون واسطه لانهم يرون من المتنازعين المقتنعين بالاتفاقيات على ما هي عليه من الانال وفوق ذلك فانهم قد صرح في اجتماع القيروان بانه لا يرتبط إلا بالدولية اما العربية والشرقية فلا يعترف بها جورة انه لا يرى نتيجة تجر من ورثها ولئن اجع في مؤتمر صفاقس امام الضيوف الشرة فادعي انه يتأسد مع الاسلام والعروبة والجار الشرقية .

وعلى كل فان الشيء الذي يهنا هو ان المجلس المالي صر للامانة العامة مناصرة تامة

ولا يختلف معها في المسائل المهمة خلافا لرئيس حزب الديوان الذي اشهر حربا على رجل اليوم الاستاذ بن يوسف وعلى امانته وانصاره مع اللامح على الحكومة الديوانية حتى تفكك لهم جميعا وكالت من نتائج دعائيه الواسعة الوقائع الموهلغنا الله وانا اليه راجعون

نزعات الصحافة العربية التونسية لكل صحيفة منهج تسلكه وسياسة تتبعها ومبادئ تؤيدها وصحافتنا التونسية العربية رغمنا عن قلنا لم تخرج عن هذه القواعد والى القراء البيان :

جريدة الزهرة اليومية امانيية (نسبة الى حزب الامانة العامة)

جريدة الصباح اليومية امانيية

جريدة البلاغ اليومية امانيية

جريدة الاخبار اليومية امانيية

جريدة الاسبوع الاسبوعية امانيية

جريدة اليقظة الاسبوعية امانيية

جريدة صدى الزيتونة الاسبوعية امانيية

جريدة الفرز الاسبوعية امانيية

جريدة العمل اليومية ديوانية (نسبة الى حزب الديوان السياسي)

جريدة الوطن الاسبوعية ديوانية

جريدة الاستقلال الاسبوعية تنفيذية نسبة الى حزب اللجنة التنفيذية)

جريدة صوت العمل نقابية (لسان الاتحاد العام التونسي للشغل)

جريدة الوزير الاسبوعية مستقلة (لا تنتمي الى اي حزب)

فلا مانيية تناصر زعيم المعارضة الاستاذ صالح بن يوسف والديوانية تؤيد زعيم حزب الديوان الذي يتزعمه الاستاذ الحبيب بورقيبة والتنفيذية تنطق بلسان الحزب الدستوري الاصلي (القديم)

والنقابة لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل

والمستقلة لسان حال الحائدين ولو وافقوا حزبا من الاحزاب في بعض الجزئيات

والدستور الشعبي الحقيقي ينبغي ان تمثل فيه صحافة تترجم عن غايات الاحزاب المتنوعة على اختلاف مبادئها واهدافها

اما من الجانب الفرنسي فمجرد سقوط حكومة منداس فرانس وتشكيل حكومة ادغار فور قد بدلت الوضعية وخرج المتفاوضون من تونسيين من دائرة الاستقلال الداخلي الى

مطبوعة الارادة

(بقية ما بالصفحة الاولى)

التنازلات تلو التنازلات في المفاوضات فكان حل الوسط بعدد بمثابة خسارة لصفة بصفة واضحة

حول المفاوضات

ولما جرت المفاوضات على قاعدة التنازل من طرف الجانب التونسي (فقط) كالت رئيس الديوان بعيدا عن قاعة الاجتماع حيث لم يطاق سراحه عن اعتقاله لانسبا اعني بالتخفيف عليه واباحة دخول باريس لاصفة مفاوض ولكن بصفة مرضي عنه من طرف السدوائر الرسمية البايوسية كما كان كالمين العام للديوان متبعيا لسير المفاوضات عن بعد حيث كان محشلا لرئاسة وفد الشمال الافريقي بؤنر بوندونغ « اندونيسيا » لاسيوي الافريقي الو قع في افريل عام ١٩٥٥ ذاك الوفد المتمثل في ثلاثة نواب (من تونس والجزائر والمغرب) والذي قرر مساندة الشمال الافريقي بصفة خاصة

موقف الزعيمين الكبيرين

كان موقف رئيس حزب الديوان من حين نفي الى جزيرة جالطة الى بين الافراج عنه نسيبا وحلوله بفرنسا (وقت المفاوضات) موثقا واحدا غير قابل للتغير إلا وهو الرضى بان يز الاتفاقيات كيفما كانت صورتها ولو بصفحة او هزيلة وفي نظره ان اقل تحول من الوضعية الراهنة يحصل بسببه انقلاب مفيد لنونس بحيث كلما تردد عليه المتفاوضون واستشاروه إلا وقال لهم العبرة بالانجاز كيفما كان الحال اما قطع المفاوضات فامر لاسيول اليه وقلا تسم ما اراد حيث حسم مادة الخلاف في اخر لحظة بعدما كاد المتفاوضون التونسيون ان يرجعوا الى بلادهم قاطعين للمذاكرات التي لاطل تحتها ولا فائدة تجر من ورثها اي عندما اشهرهم الرئيس ادغار فور بانهم غير مرغوب بين امرين امسا قبول الاتفاقيات على الصورة المقدسة اليوم مع تاجيل النظر في بعض موادها وتقيدها فيما بعد (في فرصة اخرى) واما رفض المفاوضات بتاتا دون رجوع ولما احواله على رئيس الديوان استدعاه وتفاهم معه اثناء اجتماعه في دولة الغشاء وكان من الامر ان قبل الرئيس فور على مجلس التفاوض وقول لجميعهم ان الزعيم الاكبر الاستاذ الحبيب

اما من الجانب الفرنسي فمجرد سقوط حكومة منداس فرانس وتشكيل حكومة ادغار فور قد بدلت الوضعية وخرج المتفاوضون من تونسيين من دائرة الاستقلال الداخلي الى

بورقيبة قد كان له الفضل في حسم الخلاف وتحسين الموقف وبناء على ذلك فقد تقرر ان يمضي المتفاوضون مبدئيا على الاتفاقيات ثم تعرض على الجمعية الوطنية فان قبلتها فيا حبذا وان رفضها تجدد المفاوضات على قاعدة اخرى وفي ضرورة القبول تعرض على الجانب العالي بالله بواسطة وزارته التونسية ثم على رئيس الجمهورية الفرنسية بواسطة وزارته ايضا ليم بعد توقيعها العمل بالاتفاقيات وتنفيذها وتم امضاء وزراء التفاوض من الجانبين في ٢ جوان ١٩٥٥ ووافقت الجمعية الوطنية فيما بعد على نص الاتفاقيات وختمها صاحب المملكت التونسية في ٣١ اوت ١٩٥٥ وبعد ايام ختمها رئيس الجمهورية وكان موقف الامين العام لحزب الديوان الامتياز صالح بن يوسف معارضا لموقف الرئيس الحبيب بورقيبة على خط مستقيم من اول الامر فكان يحذر المتفاوضين من الوقوع في الغلط من جراء حسن الظن بالطرف المقابل سواء برسائله الواردة من القاهرة او ببرقيات الواردة من بندونغ او عند اتصاله باعضاء التفاوض التونسيين في جنيف (سويسرة) اذ كان يطمعهم على نجاح مأموريتهم متى وصلوا ولم يتنازلوا ويحذرهم من حسن النية في مفاوضاتهم واخيرا يعرفهم في جنيف بالنتائج الدبلوماسية التي ستصلهم بها دول المؤتمر البندونغي واستمهلهم في الامضاء الى حين قدومه للمرة الاخيرة الى جنيف ليعطيهم التعليمات الجديدة التي تلقاها من هيئات ذلك المؤتمر ولكنه لما قدم الى جنيف وجد الامر قد تم بتوقيع وزراء التفاوض وعندئذ قرر الاقامة بالقاهرة بعد الرجوع اليها من جنيف واستمر في مقاومة الاتفاقيات بواسطة الاذاعات والخطب والنشريات بالبلاد الشرقية ثم بالبلاد التونسية بعد رجوعه من القاهرة منذ شهور

اما رئيس الحزب الديواني فقد قدم الى تونس اول يوم من جوان ١٩٥٥ وثابر على تأييد الاتفاقيات بقلمه ولسانه وخطبه في الاجتماعات الدستورية بالعاصمة ومدن المملكة ولا يزال يعمل من هذه الناحية الى اليوم

رجوع بن يوسف الى تونس

كان رجوع الامتياز صالح بن يوسف الى بلادنا في شهر اكتوبر سنة ١٩٥٥ بعد الحاح من الدستوريين الذين قصدوا القاهرة لمقابلته ومداكرته في شأن رجوعه الى تونس إلا انه اقيم في اول الامر ثم وافق لما اشعر بان

الزعيم الاستاذ بورقيبة يرضى بان يدافع الامتياز بن يوسف على نظريته داخل الحزب توكيا من ظهور حركة انشقاق بين الدستوريين وكان ضمن الوفود التي امت القاهرة وفد الاتحاد العام الفلاحي الذي وازره حقيقة من ذلك الحين الى الان ووفد الجامعات الدستورية فضلا عن مقابلته للشخصيات التونسية التي كانت مستقرة بالبلاد الشرقية واخذ تطمينات عنهم

خطاب الزعيم بن يوسف

بمجرد نزوله بدار سكنه اخطب الجماهير المحتشدة حول منزله بكلمات مؤثرة ضمنها انه ما اتى الى تونس إلا ليدافع عن نظرياته الرامية الى الاعتراض على الاتفاقيات وكان يظن انه سيفتح بصائر الحاضرين دون مناقشة او جدال

خطاب الزعيم بورقيبة

على ان الزعيم بورقيبة خيب ظنون زميله اذ انتصب خصما له ومقننا لاقواله في نفس ذلك المكان بما ادعى الى اغتيال رفيقه بالامس وعدوه اليوم

اجتماع الزعيمين

عقد الزعيمان المذكوران عدة اجتماعات خاصة بيد ان الوفاق بينهما لم يتم ولن يتم ما دام متعلقا بالمبادئ الاساسية لا في السبل الموصلة للهدف والغاية

وما انقطعت الاتصالات بينهما حتى قام الامتياز بن يوسف بالقاء خطابه التاريخي بجامع الزيتونة الاعظم اثر صلاة العصر من يوم الجمعة فكان له صدى واي صدى ومن ذلك الوقت عرف الناس حقيقة الاتفاقيات وما تنطوي عليه من الاسرار والغايات المقصودة لا سيما وان الاتفاقيات اصبحت كمفروضة على الشعب

الحكم الاستبدادي على ابن يوسف

ويوم السبت الموالي ليوم اجتماع جامع الزيتونة اصدر رئيس الديوان قراره في تجريد الزعيم الامتياز صالح بن يوسف من مسؤوليته الامين العام للحزب الدستوري وهذا القرار صدر المنستير بلاد الزعيم بورقيبة بعد المصادقة عليه من طرفه وطرف الاستاذين المنجي سليم وعلي

البلهوان بيد ان هذا الحكم لم يدع إلا يوم الثلاثاء اي بعد اربعة ايام وما اذيع حتى سخر منه الزعيم بن يوسف حيث رءاه قرارا غير شرعي لان انتخابه امينا كان في مؤتمر فكيف يعزل بقرار صادر من ثلاثة دستوريين

لا يتمثل فيهم لا المؤتمر ولا المجلس المالي بل ولا الديوان السياسي نفسه لان ثلاثة اشخاص من الديوان لا يمثلونه بحال اجل اثر الحكم الصارم لا على الزعيم بن يوسف وحده بل على جميع المعارضين للاتفاقيات وعددهم ليس بالقليل

تلك الاتفاقيات المبنية على المفاوضات والمفاوضات ليست محرزة على موافقة الشعب بجمع منظمات بل ان المؤتمر الديواني لم يجتمع لهذا الغرض ولا للموافقة على الاتفاقيات إلا بعد تطبيقها فعليا حيث ام يقع عرضها على مؤتمر حزب الديوان إلا بعد ختمها من جلالة الملك وفخامة رئيس الجمهورية واخر اوت واويل سبتمبر ١٩٥٥ والمؤتمر وقع في ١٥ نوفمبر ٥٥

نشاط الزعيم بن يوسف

لم يزد قرار ابعاد الزعيم بن يوسف عن امانة حزب الديوان إلا نشاطا فكم من اجتماعات عقدها بالجامع الاعظم وبمنزله وبالامانة العامة وبعدة جهات من المملكة التونسية رغما عن مقاومة السلطات المحلية له سرا وعلانية واخيرا بعد صدور الامر العلي المؤرخ في ٨ ديسمبر القاضي بالضغط على حرية الاجتماع بصفة قانونية وجعل الاجتماعات السياسية داخلية تحت رحمة وزارة الداخلية بواسطة المحافظة العامة

ومن ذلك الحين صارت اجتماعات حزب المعارضة (النيوسفية) او الامانة العامة لا تتمتع برخصة ابدا وما رفض مطلب عقد مؤتمر امانتي عنا ببعيد وكان في الحسبان ان يقع يوم ١٨ الجاري

نشاط الزعيم بورقيبة

ومن جهة اخرى فقد تعاظم نشاط الرئيس الذي جاب البلاد طولا وعرضا والذي كانت الحكومة تحرسه وتحضر له المهدات اللازمة لاقامة الحفلات مع حراسته وحراسة اتباعه المدججين بالسلاح واغلبهم من المقاومين المستسلمين امتثالا لامر الديوان السياسي منذ اكثر من عام فالفرق بين بطل الاتفاقيات وبين معارضها واضح فالاول يريد فرضها بالقوة والقوة مصاحبة له والثاني يريد ابطالها بتاتا والقوة تقاومها فتقتل البعض من اتباعه وتحرق اندية امانته بعد نهبا والاستيلاء على دفاترها ومطبوعاتها بالقوة المسلحة لا المتمثلة في اعوان الحكومة السريين والمقاومين واشياح بعض العمال المتجبرين

المنحازين لجانب الديوان السياسي لا بالدعاية فحسب بل باستعمال السلاح الموضوع تحت تصرفهم ولهذا الاسباب عظم شأن الزعيم بن يوسف ونجح في اعماله على طول الخط

احزاب المعارضة لا بد منها

اي مجلس نيابي او تاسيسي او شعوري او شعوري لابد ان تنتخب اعضاؤه من جميع طبقات الشعب على اختلاف احزابها ومنظماتها وإلا كان كمجلس الناج الاستبدادي في القرون الوسطى وعليه فمحاولة القضاء على حزبي المعارضة (الامانة العامة واللجنة التنفيذية) محاولة للمستحيل لان الاحزاب تفرض نفسها ولا تناس إلا للمعارضة في اول امرها الى ان تنقلد السلطة فتصبح من شق الموافقة بطبيعة الحال على ان الحزب الشيوعي قد فرض نفسه على فرنسا وخابت مقاومة جل الاحزاب للشيوعيين في عدة مرات واخرها هذا الايام بل قد راس الجلسة العمومية التحضيرية مسيو كاشان الذي سجن عدة مرات من جراء مقاومة الاحزاب الاخرى لحزبه الشيوعي بل لم يحرز على ١٥١ كرسي في الجمعية الوطنية إلا الحزب الشيوعي في انتخابات يوم ٢ جانفي ١٩٥٦

قصة تاريخية

في عام ١٩٢١ زار تونس الصحافي الكبير مسيو رولس رئيس تحرير جريدة «الطاف» الباريسية فتمكنت من مقابلته بنزل الماجستيك ودار بيتا الحديث عن الاحزاب واتذكر انه سألني عن الاحزاب التونسية واسمائهم فقلت له لا يوجد إلا حزب واحد وهو الحزب الحر الدستوري فتعجب وقال لي : ينبغي ان يكون بتونس حزبان على الاقل احدهما محافظ والاخر مجدد وإلا كيف يمكنكم الحصول على دستور

يتمثل في حزب واحد وقد يكون الشاب محافظا والشيخ مجددا اذ العبرة بالمبدأ لا بالعمر وبتونس اليوم ثلاثة احزاب معروفة على الاقل وكلها دستورية وهي :

١ - حزب اللجنة التنفيذية

٢ - حزب الديوان السياسي

٣ - حزب الامانة العامة

ومن المتوقع ان تنضم اليها احزاب اخرى وتشارك في الترشيح عند اجراء الانتخابات العمومية كالحزب الاشتراكي والمستقل والمعتدل الى غير ذلك من العناوين وعندئذ يكون المجلس شعبيا حقيقة وبلا جدال الحبيب ابن عيسى